

PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	Rose El Youssef
DATE:	1-March-2016
COUNTRY:	Egypt
CIRCULATION:	40,000
TITLE :	Ministry of Health: State Council has confirmed that the Medical Syndicate has no right to legally pursue doctors – Medical Syndicate: We have called for disciplinary measures against 10 hospital directors
PAGE:	02
ARTICLE TYPE:	MoH News
REPORTER:	Mahmoud Goud-Aman y Hassan

PRESS CLIPPING SHEET



الصحة: مجلس الدولة أكد عدم أحقية النقابة في مساءلة الأطباء والنقابة: إحالة 10 من مديري المستشفيات لأداب المهنة

كتب - محمود جودة - أماني حسين

أكدت وزارة الصحة والسكان عن عدم رصد أى مخالفات فى مستشفيات الوزارة على مستوى محافظات الجمهورية خلال اليوم الثانى لدعوة الجمعية العمومية لنقابة الأطباء بالامتناع عن تقديم الخدمة بمقابل بالمستشفيات الحكومية، وقال الدكتور خالد مجاهد المتحدث الرسمى باسم وزارة الصحة والسكان: إن الخدمة الطبية لم تتأثر فى المستشفيات ويتم تقديمها بصورة كاملة وأن معدل المترددين على مستشفيات الوزارة لم يتغير، ومساو للمعدلات اليومية قبل وأكد أن تلك الإحصائيات توافق نسبة المترددين على المستشفيات الطبيعية والتي تعادل ٨٠٪ من المترددين على العلاج المجانى ومن ١٥٪ إلى ٢٠٪ للعلاج الاقتصادى مؤكداً عدم تأثر الخدمة الطبية.

بقرار صادر من الجمعية العمومية للنقابة بالمخالفة للقانون ولا يجوز للنقابة مساءلتهم تأديباً عن عدم تنفيذه. من جانبها توارت تصريحات النقابة العامة للأطباء، خلال اليومين الماضيين ولم تعلن عن أى استجابات لبروتوكول العلاج المجانى، فى المستشفيات الحكومية والوحدات الصحية، ولا عن أعداد المديرين للمستشفيات أو الإدارات أو المديرين التى تم إحالتهم للجنة آداب المهنة. وأشار دهانى مهنى عضو مجلس النقابة العامة للأطباء لـ«روزاليوسف» إلى أن هناك ١٠ أطباء من مناصب تنفيذية تم إحالتهم إلى «لجنة آداب المهنة» منهم مديرو مستشفيات بينها شربين المركزى وديكرنس العام وطلخا المركزى بالدقهلية وأم المصريين وبولاق الدكرور ومنشية البكرى، وذلك لمخالفتهم قرار الجمعية العمومية الطارئة الأخيرة.

وأوضحت الوزارة أن ما أثير حول إحالة النقابة للأطباء الذين التزموا بلوائح العمل بالمستشفيات ولم ينصاعوا لدعوات الجمعية العمومية للنقابة: إلى «لجنة آداب المهنة» بالنقابة، مخالفاً تماماً للقانون، وأنه طبقاً للمادة ٧٤ من قانون نقابة الأطباء رقم ٤٥ لسنة ١٩٦٩ والتي تنص على أنه لا يجوز مساءلة أى عضو تأديبياً أمام هيئة التأديب المختصة بالنقابة إلا إذا أخل بأحكام هذا القانون أو ارتكب مخالفة تتعلق بأدائه لمهنته كطبيب «خطأ مهني»، وحينما سُئلت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بمجلس الدولة، وهى الجهة الوحيدة المتوط بها الإفتاء فى مصر، عن الجهة التى يجب على الطبيب الحكومى تنفيذ أوامرها، وذلك فيما يتعلق بالإضراب الجزئى التى كانت تدعو إليه النقابة عام ٢٠١٢ (كادر الأطباء) أجابت بأنه لا يجوز إلزام الأطباء الحكوميين